البنك الأوروبي للاستثمار

بنك الاتحاد الأوروبي

"كامينا" – العمل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

معالجة التغير المناخي في منطقة الجوار الجنوبي

ما هي "كامينا"؟

"**كامينا**" هي محفظة للعمل المناخي يديرها البنك الأوروبي للاستثمار في إطار صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة "فيميب". وتهدف "كامينا" إلى مساعدة الدول المتوسطية الشريكة في التصدي للتغير المناخي من خلال تقديم هبات موجهة إلى مبادرات مناخية محدّدة، على سبيل المثال:

- تحديد المشاريع الاستثمارية في العمل المناخي وتحفيزها وإعدادها، ويمكن أن تستفيد هذه المشاريع لاحقًا من تمويل البنك الأوروبي للاستثمار؛
- القيام بأعمال تمويلية لتحسين البيئة الممكّنة للاستثمارات المناخية في المؤسسات العامة والخاصة.

ويمكن استخدام الهبات لتمويل ما يلي:

- المساعدة التقنية لدعم تقييمات المخاطر وأوجه الضعف في مجال المناخ ودراسات الجدوى ودراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والأنشطة الموجهة التي تهدف إلى بناء القدرات؛
- عمليات أسهم محدّدة.

أُنشئَت محفظة "كامينا" بمبادرة من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة وبدعمها الحصري، إذ ساهمت بمبلغ 51 مليون جنيه استرليني في خلال فترة أربع سنوات (2015 -2018).

أين تعمل محفظة "كامينا"؟

إنّ المشاريع في الجزائر ومصر وفلسطين وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وتونس مؤهلة للدعم. كما أنّ المجال مفتوح أمام المشاريع العابرة للحدود أو المشاريع الإقليمية[1].

الأولويات الاستراتيجية لمحفظة "كامينا" في منطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- معالجة أسباب انعدام الاستقرار ودعم الأهداف التنموية طويلة الأجل
- الفوائد البيئية والاجتماعية
- تعزيز القدرة على مقاومة التغير المناخي
- تحقيق النمو الاقتصادي مع انبعاثات أقل من الغازات الدفيئة

القطاعات ذات الأولوية في محفظة "كامينا":

- الطاقة المتجددة
- كفاءة الطاقة
- النقل المستدام
- النفايات الصلبة
- التنمية الحضرية المستدامة
- استخدام الأحراج والأراضي
- البحث والتطوير والابتكار
- أنشطة التكييف في جميع القطاعات

UKaid from the British people

[1] تعتبر ليبيا مؤهلة أيضًا إذا تمّ توقيع اتفاقًا إطاريًا معها. وكانت سوريا مؤهلة إلى أن فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عليها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، فعلّق بنك الاستثمار الأوروبي جميع القروض وعقود الاستشارة التقنية المقدمة للمشاريع فيها.

ما الذي يستدعي العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

بدأ التغير المناخي يؤثر تأثيرًا شديدًا على المنطقة. فيتوقع تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي لعام 2014 أن يتفاقم هذا الوضع، ومن المرتقب أن ترتفع الحرارة ويزداد الجفاف في معظم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن شأن ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار أو عدم انتظامها أن يزيدا من حدوث الجفاف، وهو ما يحصل في المغرب في الجزء الغربي من شمال أفريقيا. وهناك احتمال كبير بأنّه بحلول عام 2025 سيعاني بين 80 و100 مليون شخص من نقص في المياه مع زيادة وطأة التغير المناخي على المياه السطحية والمياه الجوفية المستغلة أصلًا بإفراط. كما أنّ المخاطر الأخرى المتعلقة بالمناخ، مثل موجات الحر المطوّلة، ستؤثر على العافية والظروف الصحية ولا سيما في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان. وفي الوقت عينه، من المتوقع أن تشهد المنطقة أحداثًا خطيرة أكثر حدّةً وبوتيرة أعلى، بما في ذلك أمطار وفياضانات شديدة في بعض المناطق، مع آثار خطيرة محتملة في ما يتعلق بالخسائر الاقتصادية.

وستؤدي آثار شح المياه والمخاطر الأخرى المحدقة بالأمن الغذائي إلى مشاكل في الرفاه البشري وتراجع في المؤشرات الاقتصادية.

ولذلك فإنّ زيادة القدرة على مقاومة التغير المناخي عبر الاستثمار في التأقلم وتعزيز القدرات على التكيف على كافة الأصعدة تُشكل أولويةً أساسيةً بالنسبة إلى حكومات بلدان البحر الأبيض المتوسط وشركائها الدوليين على حدٍّ سواء.

ويمكن للبلدان المتوسطية أن تساهم في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة في المنطقة والمناطق المجاورة على حدٍّ سواء. فمن خلال الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة غير المستثمرة إلى حدٍّ كبير (مثل الطاقة الشمسية)، تستطيع هذه البلدان أن تزيد نسبة استخدام الموارد المتجددة محليًا وفي المناطق المجاورة لها. وسينتج عن ذلك عائدات اقتصادية إيجابية، خاصةً إذا ترافق مع تعزيز دمج أسواق الطاقة الوطنية والإقليمية وإصلاحات في الدعم المقدم للطاقة وزيادة الجهود المبذولة في مجال كفاءة الطاقة.

صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة "فيميب"

إنّ صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة "فيميب" الذي تأسس عام 2004 والذي يديره البنك الأوروبي للاستثمار هو صندوق متعدّد الجهات المانحة ومتعدّد الأهداف ومتعدّد القطاعات، ويهدف بشكل رئيسي إلى دعم العمليات الإنمائية في البلدان المتوسطية الشريكة. ويركّز الصندوق على أربعة قطاعات أساسية للأعوام 2014-2020 وهي: أولًا تمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وثانيًا البنية التحتية، وثالثًا البيئة، ورابعًا رأس المال البشري والبحث والتطوير والابتكار مع توفير دعم معزّز عبر "محفظة الاستثمار المؤثر" ومحفظة العمل المناخي "كامينا". كما يدعم برنامج التدريب التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة "فيميب" وبرنامج الانتداب لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة "فيميب".

وحتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2017، ساهمت 16 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بمبلغ إجمالي قدره 67.6 مليون يورو إلى الصندوق.

ما سبب مشاركة البنك الأوروبي للاستثمار؟

إنّ البنك الأوروبي للاستثمار المؤسسة المالية الدولية الأبرز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ أكثر من 30 عامًا. وقد كثّف البنك الاستشارة التقنية والدعم المالي للبلدان المتوسطية الشريكة عبر استخدام صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة "فيميب" كصندوق أساسي لمزج الأنشطة في المنطقة.

ويقوم التعاون الناجح بين البنك الأوروبي للاستثمار والدول الشريكة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على العلاقات المتينة مع الحكومات المضيفة وتقديم البنك العناية الواجبة واتخاذه التدابير الوقائية اللازمة.

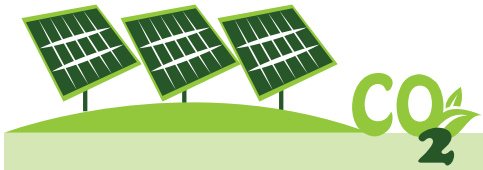

ما هي آلية العمل؟

من يستطيع أن يقترح عملية ما؟

يحق للسلطات العامة وغيرها من الجهات المروجة للمشاريع أن تقدم اقتراحًا إلى البنك الأوروبي للاستثمار لتنفيذ مشروع في إطار "كامينا" ضمن نطاق عمل صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة "فيميب"، كما يستطيع البنك الأوروبي للاستثمار أن يبادر إلى تقديم اقتراح.

من يوافق على العمليات؟

إنّ هيئة الإدارة في البنك الأوروبي للاستثمار هي التي توافق على كافة العمليات بما فيها تلك الممولة من محفظة "كامينا"، وذلك قبل تقديمها إلى جمعية الجهات المانحة التابعة للصندوق لاتخاذ قرار التمويل.

من يدير العمليات؟

يقوم البنك الأوروبي للاستثمار بإطلاق العمليات وتطويرها وتنفيذها مستعينًا بخبرات داخلية أو باستشاريين خارجيين.

أمثلة عن مشاريع "كامينا" قيد التنفيذ

قدّمت محفظة "كامينا" حتى الآن الدعم لخمس عمليات من خلال هبات بلغت قيمتها الإجمالية 1.8 مليون يورو. وهناك ستّ عمليات إضافية تبلغ قيمتها الإجمالية حوالى 7.4 مليون يورو جاهزة للبدء بالتنفيذ في الأشهر المقبلة في لبنان وتونس والمغرب والأردن.

المساعدة التقنية لدعم مشروع المياه والصرف الصحي في جنوب لبنان (لبنان)

تهدف هبة المساعدة التقنية التي تقدمها محفظة "كامينا" إلى دعم الجهة المروجة والمؤسسات اللبنانية الأخرى المشاركة في إدارة وتنفيذ والتشغيل الأولي لمشروع المياه والصرف الصحي في جنوب لبنان الممول من البنك الأوروبي للاستثمار. وتتألف عملية بناء القدرات من مكونَين وهما:
1) المكوّن الأوّل – دعم إدارة المشروع؛
2) المكون الثاني – دعم التطوير المؤسسي للمشروع.

دراسة أعمال تخفيف محتملة ملائمة وطنيًا في البلدان المتوسطية الشريكة – (على المستوى الإقليمي)

تعاونت "كامينا" مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لتمويل دراسة حول أعمال تخفيف ملائمة وطنيًا تهدف إلى تنفيذ المشاريع الخاصة بهذه الأعمال، ما أتاح الفرص للاستثمارات في العمل المناخي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على المديَين القصير والطويل. وعلى المدى الطويل، ستسهّل الدراسة بروز استثمارات جديدة في مجال المناخ، فسترسم خريطة المراحل التطويرية لأعمال التخفيف الحالية الملائمة وطنيًا وتحلّل الثغرات حيث تستطيع المؤسسات المالية الدولية التدخل لتطويرها، مثلًا عبر دعم الهيكلة والنمذجة المالية أو بناء القدرات. وسيوفر ذلك مجموعةً من الفرص للاستثمارات المستقبلية. أمّا على المدى القصير، فستركّز الدراسة على تحليل عددٍ من مشاريع أعمال التخفيف الملائمة وطنيًا التي يمكن المضي بها قدمًا إلى مرحلة ما قبل دراسة الجدوى.

توسيع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غرب الإسكندرية وتحديثها (مصر)

تهدف هذه المساعدة التقنية بشكل أساسي إلى إعداد دراسة جدوى تقنية واقتصادية وبيئية واجتماعية لتحديث محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غرب الإسكندرية وتوسيعها لتلبية احتياجات مستجمعات مياه الأمطار التابعة للمحطة حتى عام 2050. وسيشمل ذلك تقييمًا للآثار البيئية والاجتماعية للمشروع بالإضافة إلى تقديم المشورة بشأن أي مسائل اجتماعية أو مسائل متعلقة بالحوكمة التي تحتاج إلى المعالجة لضمان استدامة المشروع. وسيتم تقديم المشورة أيضًا بشأن نواحي الاستثمار المتعلقة بالتكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره مع ضمان قدرة تكيف الاستثمارات مع التغير المناخي.

وبعد الانتهاء من هذه العملية، سيتبعها هذه المرة تقديم المساعدة في عملية المناقصات لتأمين إستشاري لتنفيذ المشروع.

مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي في دير علا والكرامة (الأردن)

تشمل عملية المساعدة التقنية هذه إعداد دراسات أساسية ودراسات جدوى لتحديث شبكة إمدادات المياه وتوفير نظام جديد لجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها. وستبحث المساعدة التقنية في الجدوى التقنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للتدابير التالية وضرورة اتخاذها بهدف إعداد مشروع استثماري من أجل:

- إعادة تأهيل شبكة إمدادات المياه القائمة وتحديثها؛
- تحسين نظام جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها.

وعلى وجه الخصوص، ستؤخذ في عين الاعتبار إمكانيات لتحسين إدارة الضغط في شبكة إمدادات المياه والحدّ من هدر المياه، فضلًا عن الحلول المنخفضة التكلفة لنظام جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها.

البنك الأوروبي للاستثمار

بنك الاتحاد الأوروبي

مكتب الاستعلامات

+352 4379-22000
+352 4379-62000
info@eib.org

البنك الأوروبي للاستثمار

98-100, boulevard Konrad Adenauer
L-2950 Luxembourg
+352 4379-1
+352 437704
www.eib.org/ftf

twitter.com/EIB
facebook.com/EuropeanInvestmentBank
youtube.com/EIBtheEUbank

الجهات المعنية بالعمليات

جيسبر بيرسون
مدير قسم صناديق الإئتمان والمزج
+352 4379-86665
j.persson@eib.org

ديونيسيوس كاسكاريليس
رئيس وحدة صناديق الإئتمان وشراكات التمويل
+352 4379-86108
d.kaskarelis@eib.org

© European Investment Bank, 12/2017
print: QH-05-17-143-AR-C ISBN 978-92-861-3490-6 doi:10.2867/82384
digital: QH-05-17-143-AR-N ISBN 978-92-861-3493-7 doi:10.2867/858108
© Neighborhood Info Centre